ومن أجل الحل الوطني الديمقراطي لمسألة جنوب السودان

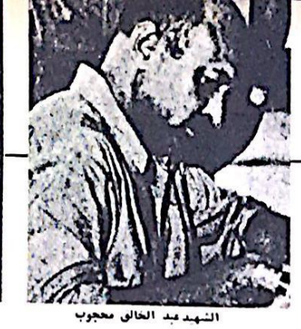

الشهيد عبد الخالق محجوب

الشهيد جوزف قرنق

في الحلقة الماضية من هذه الدراسة اطلعنا على رؤية الحزب الشيوعي السوداني لمشكلة جنوب السودان من حيث منشؤها وتطورها التاريخي ، وفي هذه الحلقة نطلع على رؤية الحزب الشيوعي السوداني للحل الديمقراطي لهذه المشكلة ، بحيث يتكامل لدينا فهم علمي ثوري لهذا الموضوع : علمي من حيث تحليل الموضوع بكافة عناصره ، وثوري من حيث التدخل فيه لحله ..

وعلى ضوء هذا الفهم العلمي الثوري المتكامل يمكن النظر الى اتفاقية اديس ابابا التي تمت بين النميري والانانيا والامبراطور هيلاسلاسي .

« الهدف »

٦ – الحل الوطني الديمقراطي لقضية الجنوب :

ان واجب النضال من اجل الحل الوطني الديمقراطي لقضية الجنوب وضد الحل العسكري قد اضطلعت به القوى الثورية السودانية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني منذ الخمسينات . ناضلت تلك القوى من اجل ذلك الهدف في احلك الظروف التي مرت عليها في تاريخها اي اثناء فترة الحكم العسكري. وبعد ان كلل نضالها بالنجاح في اكتوبر عام ١٩٦٤ ، وضعت قضية الجنوب في مقدمة القضايا التي تتطلب حلا عاجلا . وتحت ضغوط الحركة الشعبية اجبرت القوى الرجعية واحزابها الممثلة في حكومة اكتوبر ان توافق على عقد مؤتمر المائدة المستديرة في عام ١٩٦٥ وان تعترف لاول مرة في تاريخ بلادنا بان هنالك مشكلة تسمى « مشكله الجنوب » . وللمرة الثانية وبفضل نضالها هيأت القوى الثورية السودانية الظروف للساسة الجنوبيين الذين يقطنون خارج الوطن ان يعودوا للبلاد ويشتركوا في مؤتمر المائدة المستديرة ليعبروا عن آرائهم واهدافهم والطرق التي يرونها كفيله لحل المشكله .. ليس هذا فحسب بل بهيأت الظروف مرة ثانية للاستفاده من النشاط السياسي المنظم للسياسيين الجنوبيين . وقد نتج عن ذلك تكوين حزب الاتحاد الافريقي الوطني « سانو » في السابع عشر من يناير ١٩٦٥ تحت زعامه وليم دينق الذي راح ضحية لسياسة الرجعية السودانيه .

ان مؤتمر المائدة المستديره نتيجة للظروف المساعدة التي تم فيها بعد نقطة تحول ايجابيه كبرى في تاريخ الصراع الدائر حول قضية الجنوب منذ الخمسينيات .

لقد وجدت القوى الثوريه لاول مره فرصة التعبير الرسمي عن برنامجها الوطني الديمقراطي لقضية الجنوب . وقد تم ذلك على النطاق الواسع المحلي والعالمي . وركز البرنامج على القضايا الاساسية التي تمس جذور المساله من تطور اقتصادي ، تطور التعليم ، الاهتمام باللغات المحلية والثقافية الخاصة بالقبائل الجنوبية ثم موضوع تدريب الكادر الذي سيتولى في المستقبل مهام الحكم الذاتي الاقليمي .

اما الساسة الجنوبيين والذين اشتركوا في المؤتمر فلم يكونوا موحدين حول الاراء التي عرضوها . فمثلا وليم دينق الذي كان يتزعم وفد سانو قد طالب بحق تقرير المصير للشعب بالجنوب ولكنه في نفس الوقت يرى ان اسلوب التفاوض هو السبيل الوحيد للوصول الى اتفاق . وعلى عكس ذلك كانت مواقف اقرى جادين الذي طالب بالانفصال التام وشن هجوما شديدا على « العرب » الذين يعتبرهم السبب الاساسي لوجود مشكلة جنوب السودان . وقد عبر عن هذه الافكار جوزف اودوهو ووليم دينق في كتابهما « مسالة جنوب السودان » الذي صدر في عام ١٩٦٣ .

اما قادة جبهة الجنوب فقد كانوا ينادون بحل في اطار السودان الموحد وكما هو معلوم فقد اشتركت جبهة الجنوب في حكومه حكومة اكتوبر ١٩٦٤ .

الجدير بالذكر ان مؤتمر المائدة المستديرة قد تم بحضور مندوبين من غانا ، الجزائر ، مصر ، يوغندا وتنزانيا . وقد تم ذلك بناء على مبادرة القوى الثورية التي كانت دائما وعبر تاريخها الطويل حريصة على ابراز الحقيقة وعدم اخفائها سواء كان عن الشعب السوداني او عن الرأي العالمي الذي تتأثر به ويتأثر بنا . كل ذلك لم يكن ممكنا لولا القدر اليسير من الديمقراطية الذي انتزعته تلك القوى من خلال نضالها ، ضد القوى الرجعية وفي الاساس اثناء فترة حكم الدكتاتورية العسكرية .

رغم كل التناقضات ورغم المواقف المتباينة لدى المشتركين بالمؤتمر الا ان ذلك المؤتمر قد كان ايجابيا لحدود ، خاصة انبثقت عنه لجنة تعرف اليوم باسم لجنة الاثني عشر التي وقع على عاتقها متابعة نتائج المؤتمر ثم العمل على خلق ظروف امن واستقرار بالمديريات الجنوبية .

ولكن ، وكما هو معلوم ، فان ميزان القوى ومؤامرات القوى الرجعية التي اطاحت بحكومة اكتوبر ومنجزاتها قد فعلت الطريق امام اي خطوة جاده تساهم في تسهيل مهام اللجنة اعلاه . ليس هذا فحسب بل عملت القوى الرجعيه بعد ان استولت على السلطه من جديد على متابعة سياسه الارهاب والقهر ضد الشعب الجنوبي. وقد كان ذلك مرتبطا بمهام الارتباط سياسة شهر السلاح الذي مارسه فلول حزب الامة ضد القوى الديمقراطيه ، الامر الذي فرض على القوى الديمقراطيه لاول مره في تاريخها رفع شعار مواجهة « العنف بالعنف » .

تحت تلك الظروف كان لا بد للقوى الثوريه من مواصله النضال من اجل الدفاع عن قضايا شعب الجنوب المرتبطه بمهام الارتباط بقضايا عامة الشعب والتي لا يمكن حلها دون الاطاحه بالنظام الرجعي واقامة الحكم الوطني الديمقراطي مكانه . وقد شهد عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩ هجوما عنيفا من قبل القوى الرجعية ضد القوى الثورية وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني . وحتى مايو ١٩٦٩ لم تستطع الحركه الديمقراطيه ان تجمع قواها وان تنتقل من مواقف الدفاع للهجوم .

تحت تلك الظروف تم انقلاب مايو ١٩٦٩ الذي رحبت به القوى الثورية رغم طبيعه البرجوازيه الصغيرة . ايدته القوى الثوريه على اساس البرنامج المعلن الذي أعلن وراء فيه متنفسا من القيود التي كانت تكبلها . راأت فيه كذلك فاتحه للافاق الجديدة التي يمكن ان ترتادها في طريق انجاز مهام الثوره الوطنية الديمقراطية . وكما هو معلوم لدى الجميع فقد تم في التاسع من يونيو ١٩٦٩ اعلان برنامج الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب .

٧ – ما هي الخلفية التاريخية لبرنامج الحكم الذاتي الاقليمي وكيف توصل اليه الحزب الشيوعي وبقية القوى الثورية ؟

ان البرنامج المعلن في يونيو من عام ١٩٦٩ بعد ثمره نضال طويل خاضته القوى الثورية ضد الاستعمار وضد الحكومات الرجعيه السودانيه والتي كانت تمثل في الاساس مصالح البرجوازيه التي لعبت دورا كبيرا في استقلال وفهم الاقطاب القوميه الجنوبيه .

اشار الرفيق الشهيد جوزف قرنق الى ان الشيوعيين اهتدوا الى الحلول المضمنه في البرنامج « من نظريه الاشتراكية العلميه التي تؤكد ان مثل هذه القضايا يجب أن تحل على الاسس الموضوعيه وليس على الملاءمه السياسية . ان الظروف الموضوعية تبرهن على ان امة عربية تتكون في الشمال وان لتلك الامة ثقافتها المتحده ولغتها الخاصة ، ودينها وطبقتها العاملة وبرجوازيتها واقتصادها . وتلك الظروف تبرهن على الا شيء يستطيع عرقلة نمو تلك الامة .

وفي الجانب الاخر نجد في جنوب السودان قبائل زنجية ، او تجمعات قومية ، في مرحلة مماثلة للشمال من ناحية التطور الاجتماعي وتشترك معه في المعاناه من التخلف ولكنها تشعر بانها امة واحدة وقد قام الاستعمار بتنشئتها بصوره خاصة . فما هو الشيء الذي يوحد بين هذين الشعبين ؟ يسترسل الرفيق جوزف فيقول : « بالطبع لا يمكن ان يتم التوحيد على اساس الدين او التقاليد او التراث او العنصر او اي شيء من هذا القبيل . في اعتقادي ان وحدتهما لا يمكن ان تتم بغير رغبتهما المشتركة في التقدم والنضال ضد عدوهم المشترك . بكلمة لا سبيل لهذه الوحدة بغير العقيدة والسياسة الاشتراكية . ان اشتراكيتنا هي بداية وحدة شعبينا على تلك الاسس السليمة » .

ان الحزب الشيوعي السوداني الذي كان ينظر بموضوعية لقضيه الجنوب ولطريقة حلها لم يكتف بالعموميات بل قاد النضال العملي من خلال الصراع الدائر في البلاد الى وضع تفاصيل لحل القضيه – وكما ذكر الشهيد جوزف قرنق في مقاله له « الفجر الجديد » الصادر بتاريخ مارس ١٩٦٥ ... ان الدعوه الى قيام ادارة مستقله للمدرسات الجنوبيه قد وردت في برنامج الحزب الشيوعي السوداني ، وهذا يعني وجوب قيام الجنوبيين بادارة شؤونهم المحليه بانفسهم على اساس ان يكون لهم الحق في تطوير لغاتهم وعاداتهم القوميه .. وكما اشير يمكن تلخيص ما ورد في الاتي :

أ – قيام سلطه تشريعيه للمدرسات الجنوبيه منتخبه على اسس ديمقراطيه وقيام مجلس تنفيذي مكون من وزراء محليين تعطي صلاحيه اداره الشؤون الاتيه :

١ – سلطات مراقبة وتسيير الاداره المحليه بما في ذلك المدرسين والموظفين المحليين وتعيين الموظفين لها ..

٢ – سلطات لمراقبه اعمال البوليس في المديريات الجنوبيه .

٣ – سلطات لاداره الخدمات المحليه بما في ذلك سلطه فتح المستشفيات والمراكز الصحيه الاخرى ..

٤ – سلطات تنظيم اعمال الغابات والزراعه والثروة الحيوانيه وغير ذلك من اعمال المصالح الحكومية ذات الصبغه الانتاجيه واخضاعها للوزراء المحليين ..

٥ – سلطات لانشاء وادارة المدارس في اطار السياسة العامة للتعليم التي وضعها الحكومة المركزية كما تشمل ايضا تطوير التعليم بما يتلاءم مع الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعيه للسودان كدوله نامية ..

٦ – يمكن للاداره المحلية انشاء وحدات حكوميه مشابهه لوحدات الحكومة المركزية ولكن لا تتعارض معها ..

٧ – سلطات لتطوير اللغات الجنوبية بما في ذلك تدريس تلك اللغات في مدارس الجنوب ..

٨ – سلطات لعمل برنامج تنميه بقدر ما يسمح به الموارد المالية للجنوب بما في ذلك بناء وصيانة الطرق ..

ب – تقوم الحكومه المركزيه بتمويل الحكومة المحليه في الجنوب والخدمات التي تقوم بها وكذلك مؤسساتها الانتاجية وفي نفس الوقت يمكن ان تقوم الحكومة المركزيه بتنميه وتطوير المشروعات الانتاجيه ثم تسليمها للحكومه المحليه كقاعده اقتصاديه ومصدر لتمويل الحكومة المحلية بالجنوب ..

ج – الشؤون الخارجية والدفاع والعمله وبوليس الامن والمواصلات والتخطيط الاقتصادي ومشروعات التنمية الكبرى تقع ضمن اختصاص الحكومة المركزية كما تقع ضمن اختصاصاتها ايضا السلطات الاخرى التي لم تمنح للحكومه المحليه ..

د – يكون تمثيل الجنوبيين في البرلمان والحكومه المركزيه بالطريقة العادية .. ومثل هذا النظام يمكن ان يكون حلا سلميا لقضية الجنوب ..

مما سبق ذكره يتضح لنا ودون ادنى شك ان برنامج التاسع من يونيو ١٩٦٩ لم يكن مفاجأة للقوى الثوريه ولم يكن وليد اتفاق وقتي بين السلطه الجديدة وبين طلائع القوى التقدميه .. لقد كان ذلك البرنامج امتدادا للتجارب في محيط النشاط العملي والفكري الذي توصلت اليه الحركه الثورية منذ ان اضطلعت بمهمه الدفاع عن حقوق الاقليات القومية بالجنوب .. ان برنامج ٩ يونيو ١٩٦٩ قد كان حقيقة والحق يقال مفاجأة لقوى الانفصال من السودانيين وللدوائر الاستعمارية .. ولذلك لم ترحب به ورفضته وعبأت كل قواها لمحاربته .. وقد ركز الاستعماريون خاصه بعد ضرب اليمن في الجزيره اما كل نشاطه في جنوب السودان على اساس انه اضعف الحلقات في مسيرة الثورة السودانية والتي يمكن استغلالها للضغط على السلطه الجديدة .. فقد تدفقت الاسلحه بكميات كبيرة عبر اثيوبيا ويوغندا وتنشط الاستعمار واسرائيل بعد المتمردين بالاسلحه الحديثه وارسال المرتزقه لتدريبهم .. خلاصه القول ان النشاط الاستعماري كان يهدف خلق بؤرا جديده في جنوب السودان بغرض تنفيذ البرنامج التقدمي الذي اعلنته السلطه صبحه الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩ .. وفي المقدمه وقف تنفيذ برنامج الحل الديمقراطي لمشكلة الجنوب المعلن في التاسع من يونيو او سحبه ..

ولكن وكما هو معلوم فان الحركه الجماهيريه في شمال البلاد وجنوبها استطاعت بنضالها الصبور الدؤوب حتى ١٦ نوفمبر ١٩٧٠ ان تفشل الطريق امام محاولات الاستعماريين واعوانهم وان تحد من تذبذبات وتردد شريحة البرجوازيه الصغيره الحاكمة ..

٨ – ما هي الاهمية التاريخية لبرنامج التاسع من يونيو ١٩٦٩ ؟

نكتفي في الاجابة على هذا السؤال بما كتبه الشهيد قرنق تحت عنوان « المنطلق العلمي لبرنامج الجنوب » وقد جاء الاتي :

« ان البرنامج الذي اعلن اخيرا كاطار عام لحل مشكله الجنوب يعتبر نقطه تحول في العلاقات بين الشمال والجنوب وانذانا بمرحله جديده من التعاون المثمر بين شعبي البلاد من اجل بناء سودان جديد .. ولسبب اخر فان هذا البرنامج يعتبر انتصارا عظيما للحركه الثوريه التي ظلت تناضل طيله العشرين سنه الماضيه لمنع تحول الجنوب الى احباطي للرجعيه المحليه والامبريالية ولجعله قوه احتياطيه للحركه الثوريه .

اكثر من الف مره ، بل اكثر من مليون مره ، ظللنا نحدث الشعب في الجنوب بان حليفه المخلص في الشمال هو القوى الثوريه فيه وبان مشكله لا يمكن ان تحل بدون استيلاء القوى الثوريه على السلطه في الشمال ولكنه لم يقتنع حتى تجربة اكتوبر . ولكن الان وفجاه استطعنا ان نحول الجنوب ذخرا لنا وبهذا نكون قد جردنا القوى الرجعيه وقوى الثوره المضاده من سلاح خطر طالما استعملوه ضدنا بنجاح ..

يسترسل الرفيق قرنق فيقول « ومن ناحية ثانيه فاني اعتقد ان برنامجنا للجنوب له اهميه دولية ايضا ، خاصه فيما يتعلق بتحركات التحرر والتحركات الاشتراكيه الافريقيه والعربيه .. ففي الوقت الذي يشن فيه الاستعمار الجديد هجوما واسع النطاق على الشعوب الافريقيه بهدف تمزيق وحدتها وتشجيع الحركات الانفصاليه ، في هذا الوقت الحاسم تقدمنا الصفوف وبرهنا ان تلك المؤامره يمكن التصدي لها وهزيمتها .. ان الحل الذي وضعناه يفتح افاقا جديدة للتعاون بين الشعوب العربيه والافريقيه وبفضله لن تستطيع الامبرياليه ان تضع العقبات في وجه تلاحم نضالنا » .

ان القوى الثوريه وفي طليعتها الحزب الشيوعي السوداني كانت تعي تماما الظروف التي تم فيها قبول واعلان برنامج التاسع من يونيو .. كما تعي ايضا ، ولا يساورها في ذلك ادنى شك ، انه لا يمكن ان ينفذ دون توفير الظروف الموضوعه لذلك .. وعليه فقد اشار الحزب الشيوعي السوداني بعد قبول البرنامج الى اهميه البدء الفوري في تنفيذه خطوة خطوة وان يكون هناك جدولا زمنيا يلتزم به » .

وكما هو معلوم فان جوهر برنامج ٩ يونيو ١٩٦٩ هو تحقيق الحكم الذاتي الاقليمي للجنوب .. وعليه فقد تضمن البرنامج بنودا اساسية يرتكز عليها التطبيق المرتقب للحكم الذاتي الاقليمي .. فقد اشار البرنامج بوضوح الى ان التطبيق المرتقب يفرض ظهور حركه ديمقراطيه عريضه في الجنوب قبل التنفيذ – هذه الحركه ذات اتجاه اشتراكي وتشكل جزءا لا تجزأ من الحركه الثوريه في الشمال وفي مقدورها الاضطلاع بمهام الحكم في الجنوب وقد اشاد بها .. هذه حقيقة تاريخيه مستحيله تجب ان لا تغيب عن اذهان من يتاجرون الوم بقضيه الجنوب ..

بناء الحركه الوطنيه الديمقراطيه

تعتبر الحركه الوطنيه الديمقراطيه صمام الامان والعمود الفقري ليس فقط فيما يتعلق بالتنفيذ العملي لبرنامج ٩ يونيو بل في قضيه تسلم السلطه في حاله الوصول الى نوع من الحكم الذاتي الاقليمي الذي يسأله الجنوب. التجربه التاريخيه اوضحت بما لا يدع مجالا للشك ان غياب حركه وطنيه ديمقراطيه بالجنوب قد فتح الباب على مصراعيه لحركه التمرد ثم لسياسه القهر والاستغلال التي ناشرها البيروقراطيون في جهاز الدوله ثم الجيش .. وعليه فقد عملت القوى الرجعيه بمساعدات الحكومات المتعنته التي تعاقبت على السلطه على كبح جماح الحركه الديمقراطيه وعرقلة نموها الامر الذي ادى الى وجود حركه جماهيريه بالجنوب لا تقوى حتى على الدفاع عن كيانها المستقل ..

بعد ٢٥ مايو وبفضل مبادره المنظمات الجماهيريه الشماليه انتظمت في المديريات الجنوبيه حركه ديمقراطيه واسعه ، فقد تكونت فروع لاتحاد الشباب السوداني ، الاتحاد النسائي .. ثم تكونت نقابات للعاملين واتحادات للمزارعين كما حدث بمركز اويل .. اصبحت هذه المنظمات جزءا لا تجزأ من المنظمات الديمقراطية بالشمال التي تكونت تحت اشرافها وبمساعدتها ..

وقد عملت هذه المنظمات منذ ميلادها على تبني برنامج ٩ يونيو والعمل على تنفيذه وقد كان نتاج نشاط الحركه الديمقراطية بالجنوب ان كشفت على نطاق واسع عناصر الثورة المضادة التي لا تؤمن بالحل المطروح – كذلك اتخذت موقفا ولاول مره في تاريخ الجنوب ضد حركة التمرد وقد عبرت عن ذلك في مظاهرات وزارة بالمعنى المفهوم للجنوب .. وانما كان هنالك مكتب لوزير الدولة لشؤون الجنوب .. يعتمد هذا المكتب الذي يطلق عليه اسم وزارة في تنفيذ ما يقدمه من مقترحات وخطط على بقية الوزارات نسبة لانه لا يملك ميزانية خاصة للجنوب يستطيع ان يتصرف فيها .. وقد كان ذلك من العوامل الاساسيه التي ادت الى تعطيل تنفيذ المشاريع التي وضعت وعليه فقد بذلت مجهودات كبيرة اتخذت شكل المذكرات ، اللقاءات والمناقشات لكي تستكمل الوزاره ويكون لوزيرها سلطات تنفيذيه ، وتحول جميع القضايا الانتاجيه والخدمات الخاصه بالجنوب كالزراعه ، الغابات ، الثروه الحيوانيه ، التعاون ، الصحه ، الاشغال والتعليم والتي كانت تقوم بها بقيه الوزارات لوزاره الشؤون الجنوب ..

لقد كان من المقرر بعد ان تستكمل الوزاره ان تنقل مكاتبها للجنوب لكي تباشر اعمالها من هنالك وتكون حقيقة المشرف والموجه لسير التطور هناك .. ولكن نتيجه للعراقيل التي وضعت امام استكمالها فان موضوع نقل مكتب الوزير للجنوب اصبح امرا شكليا ولا يخدم اي غرض من الناحية العمليه بل انه سيعود الى نتائج سلبية لان جميع اعمال المكتب تعتمد على الاتصالات بالوزارات الاخرى وعلى ما تقدمه من مساعدات .. وكما هو معلوم فان جميع مراكز الوزاره تتواجد بالخرطوم ..

رغم كل ذلك فقد واصل الشهيد قرنق مجهودات لاستكمال الهيكل الاداري للوزاره وقد استطاع ان تكون المكاتب الاساسيه التي تعني بالمواضيع التي طرحها البرنامج كمكتب الشؤون الاقتصاديه – العلاقات العامه – شؤون المهاجرين والاسيطان – مكتب قضايا التعليم – تدريب الكوادر – الحركه الجماهيرية – الصحافه ... الخ .

هذا بجانب تكون مجلس للتخطيط والتنسيق – ثم تعيين ضباط اتصال ونقل الكوادر المؤهلة في جهاز الدولة والتي ابدت استعدادا للعمل في الجنوب في الوزارات المختلفه – تلك الوزاره مجهودات كبيره لنقل البيروقراطيين من ذوي الاتجاهات الرجعية من الجنوب للشمال ولكنها لم تنجح في كثير من الحالات.. واخيرا حدث العكس بان قامت السلطات بنقل العناصر الديمقراطية من الجنوب للشمال :

استطاعت الوزاره في فتره قصيره من عمرها ان تقدم خطط ومشاريع واضحه للتطور بالجنوب .. وقد كان اولى هذه المشاريع خطه التنميه لعام ٦٩/١٩٧٠ والتي قدمت والوزاره لم تتجاوز الاربعه اشهر من عمرها . نكتفي هنا ان نورد بيان رئيس مجلس قياده الثوره ورئيس الحكومه في خطابه التي القاها بمناسبه احتفالات ٢٥ مايو قد اعطى كشفا بمجهودات وانجازات وزاره الجنوب وقد اشاد بها .. هذه حقيقة تاريخيه مستحيله تجب ان لا تغيب عن اذهان من يتاجرون الوم بقضيه الجنوب ..

تكوين الوزارة

نستطيع ان نؤكد انه حتى كتابة هذه السطور لم تكن هنالك انتظمت عواصم المديريات الجنوبيه . ان قمة نشاط تلك المنظمات والمستوى الرفيع من التنظيم والنشاط الذي وصلت له قد كان في مهرجاني الشباب اللذين نظمهما اتحاد الشباب السوداني بالمديريات الجنوبيه . وقد انعقد المهرجان الاول في الفتره ما بين ٩ – ١١ يونيو ١٩٧٠ بمدينة جوبا تحت شعار « من اجل تفجير طاقات الشباب السوداني لتجديد الحياة في الجنوب » . وقد حضر ذلك المهرجان وفود عماليه من عدة بلدان افريقيه واوروبيه من المعسكرين . هذا بجانب ممثلي المنظمات الديمقراطية العالميه . لقد كان ذلك المهرجان بمثابه استفتاء شعبي لبرنامج ٩ يونيو – بجانب ذلك فقد عبر المهرجان عن قوة الحركة الجماهيرية وعن طاقاتها الجبيسه التي تفتقد الجو الصحي لكي تتفجر وتساهم في معركه البناء التي تجدت سنين طويله .

اما المهرجان الثاني الذي انعقد بمدينه واو عاصمه مديريه بحر الغزال في عام ١٩٧١ بمناسبه الذكرى الثانية لبيان ٣ يونيو – فقد انعقد في ظروف مصادرة النشاط الديمقراطي بعد اعلان قرارات ٢٥ مايو التي تم بموجبها حل جميع المنظمات الجماهيرية ، والجدير بالذكر ان اعلان حل اتحاد الشباب السوداني قد تم في ابريل . رغم اعلان الحل فان اتحاد الشباب السوداني الذي اعلنت لجنته التنفيذية عدم اعترافها بقرار الحل فقد واصلت نشاطها التحضيري للمهرجان الثاني – وفعلا قد انعقد المهرجان بتحضير وتحت اشراف فروع اتحاد الشباب بالمديريات الجنوبية . وعندما حضر رئيس مجلس قياده الثوره نميري لافتتاح المهرجان فقد قابله الحركه الديمقراطيه وفي طليعتها عضوية اتحاد الشباب حامله اعلامها وشعاراتها التي ترفض قرارات ٢٥ مايو ١٩٧١ .. وتطالب بالمزيد من الديمقراطيه وبالتمسك ببيان التاسع من يونيو ١٩٦٩ .

جابه النميري الجماهير التي اقامت المهرجان بحقد دفين وضرب شعاراتها ومطالبها عرض الحائط ، وفي الخطاب الذي القاه قام باعلان حل المنظمات الديمقراطيه واعلان تكوين « كتائب مايو » بديلا عنها . وقد كان ذلك اعلانا وانذانا لعناصر الثورة المضاده والعناصر البيروقراطيه ان تزيد من نشاطها المعادي لبرنامج التاسع من يونيو ١٩٦٩ . منذ ذلك التاريخ بدأت مطارده ومحاربه العناصر الديمقراطيه واعدامها من المديريات الجنوبية ، حتى يخلو الجو تماما للقضاء على كل ما تم انجازه في اطار الحل الوطني الديمقراطي لمسأله الجنوب . وقد تبع ذلك تعيين محافظي المديريات الجنوبيه من بعض العناصر الجنوبيه المشبوهه والتي كانت تعارض برنامج التاسع من يونيو منذ اعلانه . بجانب ذلك فقد عملت اجهزة الدوله على قطع صله « وزاره شؤون الجنوب » بجماهير الشعب بالجنوب وقفل الطرق امامها من استعمال وسائل الاعلام من اذاعه ، تلفزيون وصحافه لمخاطبه الجنوبيين . نضيف الى ذلك العراقيل التي كانت توضع لاستعداب الجنوبيين الذين تقدمهم الوزاره للعمل في الوزارات الاخرى . كل ذلك كان يتم بهدف اضعاف ثقه الجنوبيين في الوزاره وفي وزيرها وبذلك يسهل تصفيتها واعداد الوزير . وتحت تلك الظروف نشطت عناصر القوميين العرب الممثله للاتجاه اليميني للسلطه خاصة الذين يعملون بوزاره الشباب لاستماله واحتضان بعض العناصر الجنوبيه في جامعه الخرطوم وبعض المثقفين الجنوبيين والمعروفين بميولهم الانتهازيه والمعاديه للتوعيه لايجاد ميزان قوى وسط الحركه الجماهيريه في الجنوب .

في هذا الحيز انه من الاهميه بمكان ان نشير الى المجهودات العظيمه التي ابذلتها وزاره شؤون الجنوب التي تمت تحت قيادة ومشاركة الشخصيه لوزيرها – للحركه الوطنية الديمقراطية – نكتفي هنا بالاشاره للزيارات التي تمت لامريكا لجلب مساعدات ماديه من هيئه الامم المتحدة . ثم الزيارات التي تمت للندن – باريس وروما والتي تم خلالها نشاط اعلامي كبير يهدف شرح قضيه الجنوب وبرنامج ٩ يونيو ثم كشف العناصر التي تقود حركه التمرد والمؤسسات الاستعماريه التي يرتبطون بها ، يضاف الى ذلك الوفد الذي حضر اجتماعات مجلس السلام العالمي في بودابست والذي ترأسه الشهيد جوزف قرنق . هذا بجانب الوفود والشخصيات العالميه التي دعتها وزاره شؤون الجنوب للسودان لزيارة المديريات الجنوبيه والتعرف على حقيقة الوضع هنالك والمجهودات التي بذلت لحل القضيه حلا ديمقراطيا سلميا يكفل حقوق الاقليات القومية ويحمي جماهير الشعب عامة من اي تدخل استعماري ■

في العدد القادم :
تتمة برنامج ٩ يونيو
والموقف من اتفاقية اديس ابابا